

وثيقة معلومات المشروع
مرحلة تحديد المفاهيم

رقم التقرير: PIDC1235

اسم المشروع	لبنان - مشروع زيادة إمدادات المياه (P125184)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	لبنان
القطاع:	القطاع العام لمياه الشرب والصرف الصحي والحماية من السيول (100%)
محاور التركيز:	إدارة موارد المياه (80 في المائة)، أنشطة أخرى للحكومة في القطاع العام (20 في المائة)
الرقم التعريفي للمشروع	P125184
المقترض	حكومة لبنان
الهيئة المنفذة	مجلس الإنماء والإعمار
فئة التصنيف البيئي:	الفئة (أ) - التقييم الكامل
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع:	10 أكتوبر/تشرين الأول 2013
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	16 ديسمبر/كانون الأول 2014

1. المقدمة والسياق

أ. السياق القطري

لبنان بلد صغير متوسط الدخل معظم مناطقه حضرية. ويبلغ عدد سكانه قرابة 4.6 مليون نسمة يعيش 88 في المائة منهم في شريط حضري ضيق يمتد من مدينة طرابلس في الشمال إلى مدينة صيدا في الجنوب. ويعيش نصف سكان لبنان جميعا في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، وهي مركز رئيسي لأنشطة القطاعين العام والخاص والسياحة.

ويسهم قطاع الخدمات (بما في ذلك تجارة التجزئة والأعمال المصرفية والسياحة) والصناعة بنسبة 73.2 في المائة و20.5

في المائة على الترتيب من إجمالي الناتج المحلي للبنان. ومع أن الزراعة تلعب دوراً مهماً في المناطق الريفية، فإن دورها ضعيف نسبياً في الاقتصاد، إذ أسهمت بنسبة 6.3 في المائة فحسب من إجمالي الناتج المحلي عام 2012 و8 في المائة من القوى العاملة النشطة. غير أن قطاع الزراعة يستخدم أكثر من 60 في المائة من استهلاك المياه على المستوى الوطني.

وفي عام 2012، كان متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في لبنان نحو 9705 دولارات. غير أن الاقتصاد القائم على الخدمات ما زال عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية وعدم الاستقرار الإقليمي. ومع أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 8 في المائة سنوياً في الفترة من 2007 إلى 2010، فإنه تراجع إلى 3 في المائة عام 2011، فيما يرجع إلى الآثار غير المباشرة لأحداث الربيع العربي، ولاسيما في سوريا المجاورة. وحتى الآن يعيش أكثر من 670 ألف لاجئ سوري مسجل في لبنان وفقاً لتقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وفي أعقاب استقالة الحكومة في مارس/آذار 2013، جاءت حكومة تصريف الأعمال الحالية التي ستجد صعوبة في الاستجابة بشكل فعال للصدمات الإقليمية والوطنية حتى يتم تشكيل حكومة جديدة و/أو تجرى الانتخابات النيابية القادمة المقرر أن تجري في نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

ب. السياق القطاعي والمؤسسي

على الرغم مما يتمتع به لبنان من أنهار داخلية وخزانات مياه جوفية كبيرة نسبياً، فإن الكميات المتاحة من المياه العذبة لا تعتبر كبيرة إلا حين تُقارن بالبلدان المجاورة الأكبر حجماً والتي تعاني الجفاف. وفي الواقع، فإن خطر حدوث نقص حاد للمياه في أنحاء لبنان ظهر أول ما ظهر في الخمسينات وكان يرجع إلى حد كبير إلى التغيرات الجغرافية والزمانية الكبيرة في الموارد المائية المتاحة، والافتقار إلى منشآت البنية التحتية اللازمة لتجميع مياه السيول واستغلالها. وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى إضعاف قدرة الحكومة اللبنانية على الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية.

وبين عامي 1950 و1975 قامت الحكومة اللبنانية بتنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية ومبادرات الإصلاح لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية الوطنية وتلبية طلب السكان الذين تتزايد أعدادهم واحتياجات الاقتصاد. ومن هذه المشروعات: (1) مشروع بناء سد قرعون على نهر الليطاني؛ و(2) مشروع الطاقة الكهرومائية من نهر الليطاني/الأولي؛ و(3) إصدار المرسوم 14522 لتوزيع المياه على أساس سنوي من نهري الليطاني والأولي/بسري على مختلف الاستخدامات في شتى المناطق الجغرافية في لبنان.

وفي أعقاب الحرب الأهلية التي دامت 16 عاماً في مطلع تسعينات القرن الماضي، شرعت حكومة لبنان في تنفيذ برنامج إنمائي واسع النطاق لإعادة بناء البنية التحتية الأساسية متضمنة قطاعات مياه الشرب والصرف الصحي والري. وساعد عدد من المشاريع الطارئة التي مولها المانحون والحكومة اللبنانية في جهود الإعمار هذه، ومن بينها عدة برامج للبنك الدولي لإعادة إعمار مرافق البنية التحتية وتأهيلها. وفي عام 2000 اتخذت الحكومة اللبنانية خطوات مهمة نحو تدعيم

الجوانب المؤسسية لإدارة الموارد المائية من خلال إصدار القانون 221 لتنظيم قطاع المياه الذي أنشأ خمس مؤسسات للمياه لتكون هيئات متكاملة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري والكفاءة لتقديم خدمات المياه.

وعلى الرغم من جهود الإعمار ورؤية تستهدف إحداث تغيير مؤسسي داخل قطاع المياه اللبناني، لم تستطع الحكومة اللبنانية حتى الآن تحقيق هدفها الوطني المتمثل في تحسين خدمات مياه الشرب والإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية. ونتج عن ذلك قلة التطوير في قطاع المياه والذي يرجع في جانب كبير منه إلى: (1) التأخر في تنفيذ مرافق البنية التحتية الحيوية للتخزين والتوزيع والمعالجة ونكالف هذه العملية؛ و(2) فجوات في تشغيل وصيانة البنية التحتية القائمة؛ و(3) عدم اكتمال مراسيم متعلقة بالقانون 221 الذي يعوق قيام مؤسسات المياه بإتاحة الوصول المستدام إلى خدمات المياه وجودتها؛ و(4) التحديات الكامنة في إصلاح ممارسات الري التقليدية.

ونتيجة لذلك، أصبح متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة في لبنان ما يقرب من 926 مترا مكعبا سنويا، ما يعني أن البلاد تعاني بالفعل من شح الموارد المائية. وبسبب الافتقار إلى أنظمة لتخزين المياه السطحية، والكميات المفقودة من شبكة توزيع المياه والتي تزيد نسبتها على 40 في المائة، فإن المناطق التي تخدمها شبكة المياه العامة، لا تحصل على المياه إلا ثلاث ساعات يوميا على مدى ستة أشهر من العام. ويقوم قطاع خاص غير رسمي كبير بدور تكميلي لسد النقص في إمدادات المياه العامة، وذلك من خلال آلاف الآبار غير المرخصة، والتي لا يخضع إنشاؤها وتشغيلها إلى حد كبير للوائح تنظيمية صادرة عن الحكومة اللبنانية.

وفي منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان تحديدا، التي يعيش فيها أكثر من 2.3 مليون شخص، تشير التقديرات إلى أن النقص في إمدادات المياه سيصل إلى 350 مليون متر مكعب سنويا بحلول عام 2035. وسيصبح النقص الحاد للمياه متفشيا في شتى أرجاء لبنان بحلول عام 2020، إذا لم يتحقق ما يلي: (أ) زيادة قدرات التخزين لحجز مياه السيول على مقربة من البحر؛ و(ب) تقليل الخسائر المادية والتجارية من جراء كميات المياه المفقودة؛ و(ج) تنظيم استخدام المياه الجوفية؛ و(د) تنفيذ نظام القياس الكمي للمياه.

وإدراكا لضرورة التحرك على وجه السرعة وضعت وزارة الطاقة والمياه الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه 2010، وشرعت في الآونة الأخيرة في تنفيذ عدة مشاريع ذات أولوية للبنية التحتية. وتشتمل هذه المشاريع على: مشروع ري القناة 800، ومشروع خفض التلوث البيئي وذلك بين مشاريع أخرى للمياه ومياه الصرف والبنية التحتية. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية وضعت الحكومة اللبنانية أيضا (أ) إستراتيجية تفصيلية لتخزين المياه السطحية؛ و(ب) الإستراتيجية الوطنية لإدارة مياه الصرف؛ و(ج) خطة عمل لمكافحة تلوث بحيرة قرعون؛ و(د) دراسة تقييم وضع المياه الجوفية وإنشاء قاعدة بيانات متخصصة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وقام بوضع هذه الخطط الإستراتيجية فريق من الخبراء المحليين والدوليين، وهي تعتمد على الدروس المستفادة من القطاع وتعتمد على المساعدات الفنية المقدمة من البنك الدولي وغيره من شركاء التنمية وتعتبر بوجه عام مستوفية لمعايير الجودة العالمية.

ومن أجل منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان التي تحظى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية، قامت الحكومة اللبنانية

بدراسة مختلف البدائل الممكنة لزيادة إمدادات المياه على الأجل الطويل، وذلك من خلال إعداد ما يلي: (أ) ميزان تفصيلي للمياه؛ و(ب) مراجعة فنية واقتصادية وبيئية واجتماعية تستند إلى الشواهد لتسعة بدائل مختلفة لزيادة إمدادات المياه، منها أربعة خيارات لإقامة سدود على أنهار بسري والدامور وجنة، وخمسة خيارات غير السدود، منها تحلية المياه، وخفض التسرب من شبكة المياه، والمياه الجوفية، وتجميع مياه الأمطار، وإعادة استخدام مياه الصرف. واستنادا إلى هذه المراجعة الوافية لهذا العمل، والمشاورات العامة المكثفة تعهدت الحكومة اللبنانية بتنفيذ مشاريع البنية التحتية والإصلاحات التالية لسد النقص المتوقع في إمدادات المياه المشار إليه أعلاه، وتلبية احتياجات منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان من المياه على الأجل الطويل:

- **سدا الدامور وجنّة:** سيزودان منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان بما يصل إلى 40 مليون متر مكعب سنويا و15 مليون متر مكعب سنويا من المياه على الترتيب.
- **مشروع إمدادات المياه لبيروت الكبرى** يجري تنفيذه حاليا بتمويل جزئي من البنك الدولي (P103063) وسيؤفّر كميات إضافية من المياه قدرها 50 مليون متر مكعب سنويا لمنطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان في الأجل القصير عن طريق: (أ) نقل المياه من خزان جون الموجود حاليا عبر نفقين؛ و(ب) إعادة تأهيل و/أو إحلال أكثر من 400 كيلومتر من شبكة التوزيع؛ و(ج) تركيب 200 ألف عداد مياه في أنحاء هذه المنطقة؛ و(د) تطوير قدرات مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان في عمليات تشغيل المرافق.
- **تحسين إدارة موارد المياه الجوفية والسطحية:** من أجل توفير ما يقرب من 100 مليون متر مكعب سنويا لمنطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان بطريقة مستدامة، ولهذا الغرض يجري اقتراح خطط تفصيلية في إطار دراسة (تقييم وضع المياه الجوفية وإنشاء قاعدة بيانات متخصصة) التي يتم إعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- **إجراءات إدارة الطلب،** ومنها تطبيق نظام الرسوم حسب الكميات المستخدمة، وزيادة وعي المستهلكين، وذلك ضمن إجراءات أخرى تضمنتها الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه.
- **سد بسري** الذي سيؤفّر كمية إضافية قدرها 120 مليون متر مكعب من المياه لمنطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان. وسيجري نقل المياه المخزونة عند سد بسري ومعالجتها وتوزيعها من خلال النفق ومحطة المعالجة وشبكات التوزيع التي يجري حاليا تنفيذها في إطار مشروع إمدادات المياه لبيروت الكبرى المذكور أعلاه.

وطلبت الحكومة اللبنانية من البنك الدولي المشاركة في تمويل مشروع سد بسري المقترح الذي يُشكّل عنصرا أساسيا في إستراتيجية الأمن المائي على الأمد الطويل في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان. وطبقا للمناقشة التي جرت مع الحكومة سيتألّف المشروع المقترح لزيادة إمدادات المياه مما يلي:

- **إنشاء سد بسري والبنية التحتية المرتبطة به على نهر الأولي/بسري** (داخل لبنان) مع مستجمع مياه مساحته نحو 215 كيلومترا مربعا وطوله نحو 6 كيلومترات مع فرع طوله كيلومتران وعرضه نحو 500 متر. وسيكون سد بسري سدا ترابيا ارتفاعه 74 مترا وطاقته التخزينية نحو 125 مليون متر مكعب.
- **المساعدات الفنية لتدعيم وتسريع المكونات التكميلية لإستراتيجية الحكومة اللبنانية لتعزيز الأمن المائي في**

منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، ولاسيما المساعدات الفنية بشأن: (أ) تدعيم قدرات وزارة الطاقة والمياه في تنظيم كل السدود اللبنانية وضمان سلامتها؛ و(ب) تجربة مختلف تقنيات إعادة تغذية خزانات المياه الجوفية و/أو الخيارات الأخرى لإدارة المياه الجوفية حسب مقتضى الحال؛ و(ج) تدعيم قدرات مؤسسة مياه بيروت الكبرى وجبل لبنان في إجراءات تحسين استرداد التكاليف وتشغيل السدود وإدارة مياه الصرف وتعظيم الاستفادة من شبكتها لإمدادات مياه الشرب بطريقة متكاملة؛ و(د) مساندة وزارة الطاقة والمياه في زيادة التوعية وتدعيم الاتصالات بشأن إجراءات إدارة الطلب واستدامة المياه الجوفية بوجه عام ونظام القياس الكمي بوجه خاص.

العلاقة مع إستراتيجية المساعدة القطرية

يتمشى المشروع المقترح بشكل مباشر مع إستراتيجية الشراكة القطرية بين البنك الدولي والجمهورية اللبنانية للسنوات المالية 2011-2014، وما يتصل به من التقرير المرحلي بشأن التقدم المُحرز في تنفيذ هذه الإستراتيجية الذي وصفت فيه الحكومة اللبنانية قطاع المياه بأنه مجال تركيز يحظى بأولوية ويتطلب استثمارات وإصلاحات فورية "حتى يُحَقَّق نتائج ملموسة نحو تلبية الاحتياجات الملحة للسكان". والمشروع المقترح هو مشروع آخر من المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية التي نصت عليها الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وإستراتيجية تخزين المياه السطحية المذكوران أعلاه. فضلا عن ذلك، تنص إستراتيجية البنك الدولي الخاصة بالمساعدات القطرية للموارد المائية لعام 2011 والتي تم الاتفاق عليها مع الحكومة اللبنانية على "الاستثمار في مرافق البنية التحتية للتخزين" بوصفها أحد عدة إجراءات معينة لتخفيف قلة التطوير في قطاع المياه اللبناني.

ويتسق المشروع المقترح مع إستراتيجية البنك الدولي لقطاع الموارد المائية (2003) واستعراض منتصف المدة 2010 : "تحقيق استدامة المياه للجميع في مناخ متغير"، وخطة عمل البنية التحتية المستدامة لعام 2008، وإستراتيجية عمل قطاع مياه الشرب والصرف الصحي. وعلى سبيل المثال، فإن الإجراءات التدخلية الواسعة النطاق للموارد المائية في إستراتيجية المياه، ومنها السدود ونقل المياه فيما بين الأحواض، تتيح مزايا وطنية وإقليمية ومحلية تعود بالنفع على الجميع بمن فيهم الفقراء، وبالتالي تتسق مع أهداف إستراتيجية الشراكة القطرية للحكومة اللبنانية في تخفيف وطأة الفقر وتحسين مستويات تقديم الخدمات المشار إليها أعلاه. فضلا عن ذلك، فإنه على الرغم من أن سد بسري سد كبير بالمعايير اللبنانية، وستكون لديه القدرة لإنتاج كمية محدودة من الطاقة الكهرومائية (توليد 1.5 ميجاوات في الموقع وما زال قيد دراسة الجدوى الفنية)، فإن التقارير المبدئية للأثار الفنية والبيئية والاجتماعية للمشروع تتفق مع الأولوية التي يحرص عليها البنك من الامتثال لأحسن الممارسات في الإجراءات الوقائية الاجتماعية والبيئية. وعلاوة على ذلك، فإن خطة عمل البنية التحتية المستدامة لعام 2008 تشمل تحديدا على تغيير المناخ وآثاره على تخطيط مشاريع البنية التحتية وإدارتها وتنفيذها. وسيساعد سد بسري من خلال توفير طاقة تخزينية إضافية للمياه على تحسين مرونة شبكة مياه الشرب في مواجهة تقلبات المناخ وتغيره في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان.

وأخيرا، يتسق المشروع مع المشاركة التاريخية للبنك الدولي في قطاع المياه اللبناني، وسيبني على الدروس المستفادة من تجارب المشاركة السابقة ولاسيما فيما يتعلق بأهمية تهيئة المستخدمين لآثار زيادة إمكانيات الحصول على الخدمات المائية

وما يستتبعه هذا من التعديلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. (انظر مشروع بعلبك للمياه والصرف الصحي P074042، ومشروع إمدادات المياه الطارئ في البقاع PP103885). وسيؤدي المشروع المقترح أيضا إلى نقل المياه المخزونة عبر بنية تحتية يجري تنفيذها في الوقت الحالي من خلال مشروع إمدادات المياه في بيروت الكبرى الذي يموله البنك، ومن ثم تسهيل المتابعة الوثيقة لتنفيذ المشروع وزيادة احتمال النجاح في توفير مزيد من كميات إمدادات المياه لسكان منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان على الأجل الطويل.

ثانيا: الأهداف الإنمائية للمشروع المقترح

الأهداف الإنمائية للمشروع المقترح (من مذكرة تحديد مفاهيم المشروع)

الهدف الإنمائي للمشروع هي زيادة كميات المياه المتاحة لمنطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان.

النتائج الرئيسية (من مذكرة تحديد مفاهيم المشروع)

فيما يلي المؤشرات المقترحة للأهداف الإنمائية للمشروع:

- زيادة كمية إمدادات المياه المتاحة للتوزيع في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان؛ و
 - (عدد) مرافق المياه التي يساندها المشروع؛ و
 - (عدد) المنتفعين المباشرين من المشروع، و(نسبة) الإناث منهم؛
- وتشتمل مؤشرات المشروع الإضافية على ما يلي:
- وضع خطة وطنية لسلامة السدود وتنظيم عملها؛
 - وضع إستراتيجية اتصالات بشأن توسيع نظام القياس الكمي للمياه المستخدمة والتقليل من استخراج المياه الجوفية؛
 - دراسة بشأن نتائج إعادة تغذية خزانات المياه الجوفية وتوصيات لتوسيع نطاق المشروع

III. الوصف الأولي

توصيف المفاهيم

في أعقاب إعداد الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وتبنيها من قبل الحكومة اللبنانية، وضعت وزارة الطاقة والمياه إستراتيجية فرعية لمنطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان بالتعاون مع مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان. وحددت الإستراتيجية الوطنية وخطة عمل مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان لفترة الأعوام 2010-2014 عددا من الإجراءات بهدف: (1) تحسين إمكانيات الوصول إلى خدمات المياه وجودتها في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، و(ب) زيادة استدامة مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان وإمكانية استرداد التكاليف. وتشتمل هذه الإجراءات على خفض نسبة التسرب من شبكة المياه وتركيب عدادات مياه وتنفيذ نظام القياس الكمي لاستهلاك المياه، وزيادة وعي المستهلكين بالاقتماد في استهلاك المياه وإعادة تأهيل الشبكة وذلك ضمن إجراءات أخرى.

والكثير من هذه الإجراءات قامت الحكومة اللبنانية وشركاؤها بتنفيذها بالفعل في إطار المشاريع الجارية للبنك الدولي وشركاء التنمية بالتعاون مع مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان. وعلى سبيل المثال، تساند الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الفني والوكالة الفرنسية للتنمية بقوة وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان في تصميم رسوم الاستهلاك ووضع خطة العمل وصياغة قانون المياه، مع تجربة نظام واسع النطاق للقياس الكمي لاستهلاك المياه في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، والمبادرات الأخرى ذات الصلة. وعلى الرغم من هذه الإجراءات المهمة، فإن العامل المُعَوِّق لتحسين تقديم خدمات المياه في بيروت الكبرى وجبل لبنان ما زال هو نقص القدرات الفعلية لتخزين المياه. وعلاوة على ذلك فإن الكثير من إجراءات إصلاح إدارة خدمات المياه والمرافق المشار إليها أعلاه لا يمكن تنفيذها تنفيذا كاملا دون زيادة كميات الإمدادات المتاحة أولاً، وأحد الأمثلة البارزة على ذلك القياس الكمي لاستهلاك المياه.

ويتطلب هذا تحركاً على وجه السرعة لزيادة قدرات منطقة بيروت وجبل لبنان لتخزين المياه. ومن ثمّ، فإنه من الضروري اتخاذ إجراءات فورية لتجميع مياه السيول على مقربة من البحر وزيادة كميات المياه المخزونة للتوزيع. وكما هو مذكور آنفاً، خلص الاستعراض التفصيلي لبدائل زيادة إمدادات المياه لبيروت الكبرى وجبل لبنان والتي تضمنتها مُسوِّدة تقييم الآثار البيئية والاجتماعية التي عرضتها الحكومة اللبنانية لمراجعتها إلى أن إنشاء سد بسري قد يتيح توفير كمية إضافية قدرها 125 مليون متر مكعب سنوياً من إمدادات مياه الشرب لمنطقة بيروت وجبل لبنان، ويجب تنفيذه في إطار برنامج لزيادة انتظام خدمات المياه والأمن المائي لمنطقة بيروت وجبل لبنان.

تتمثل مكونات المشروع المقترح فيما يلي:

المكوّن الأول - أشغال البنية التحتية لسد بسري والإشراف على إنشائه (التكلفة التقديرية 470 مليون دولار شاملة تكاليف نزع ملكية الأراضي). وفي إطار هذا المكوّن، سيقوم البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التنمية السعودي والبنك الدولي معا بتمويل الإنشاء والإشراف على الإنشاء لسد إمدادات المياه والبنية التحتية المتصلة على نهر بسري. وسيسهم هذا المكوّن أيضاً في تمويل: (1) الإشراف على الإنشاءات؛ و(2) فريق من خبراء الشؤون البيئية والاجتماعية؛ و(3) متابعة تنفيذ المشروع وتقييمه؛ و(4) التنمية المجتمعية المحتملة وبرامج تبادل المعارف حسب مقتضى الحال.

المكوّن الثاني - المساعدات الفنية (التكلفة التقديرية 10 ملايين دولار). يهدف هذا المكون إلى تدعيم وتسريع المكوّنات التكميلية لإستراتيجية الحكومة اللبنانية لتعزيز الأمن المائي في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، ولاسيما: (أ) تدعيم قدرات وزارة الطاقة والمياه في تنظيم كل السدود اللبنانية وضمان سلامتها؛ و(ب) تجربة مختلف تقنيات إعادة تغذية خزانات المياه الجوفية و/أو الخيارات الأخرى لإدارة المياه الجوفية حسب مقتضى الحال؛ و(ج) تدعيم قدرات مؤسسة مياه بيروت الكبرى وجبل لبنان في إجراءات تحسين استرداد التكاليف وتشغيل السدود وإدارة مياه الصرف وتعظيم الاستفادة من شبكتها لإمدادات مياه الشرب؛ و(د) مساندة وزارة الطاقة والمياه في زيادة التوعية وتدعيم الاتصالات بشأن إجراءات إدارة الطلب على المياه. ويتضمّن المكوّن الثاني أيضاً تمويل تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لعمليات الإنشاء والتشغيل

ورصدها ومتابعتها، وكذلك خطة عمل إعادة التوطين.

IV. السياسات الوقائية التي قد تطبق

لم يتحدد بعد	لا	نعم	السياسات الوقائية التي قد تُفَعَّل بسبب المشروع
		x	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
		x	الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
	x		الغابات (OP/BP 4.36)
	x		مكافحة الآفات (OP 4.09)
		x	الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)
	x		الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
		x	إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)
		x	سلامة السدود (OP/BP 4.37)
	x		المشاريع على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
	x		المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

التمويل (بملايين الدولارات)

125.00	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	470.00	التكلفة الكلية للمشروع:
0.00	الفجوة التمويلية	345.00	إجمالي التمويل المشترك
	المبلغ		مصدر التمويل
221.00			البلد المقترض
125.00			البنك الدولي للإنشاء والتعمير
74.00			البنك الإسلامي للتنمية
60.00			الصندوق السعودي للتنمية

470.00	المجموع
--------	---------

6: نقطة الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: كلير كفوري Claire A. Kfouri
المنصب: اختصاصي أول في مجال المياه والصرف الصحي
هاتف: 458-9243
بريد إلكتروني: ckfour@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم: وزارة المالية
للاتصال: معالي الوزير محمد الصفدي
المنصب: وزير المالية
هاتف: 961-1-642-762

الهيئة المنفذة

الاسم: مجلس التنمية والتعمير
للاتصال: السيد نبيل الجسر
المنصب: رئيس
هاتف: (961-1) 980-0096
بريد إلكتروني: njjsr@cdr.gov.lb

7: للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال على:

The InfoShop

The World Bank

H Street, NW 1818

Washington, D.C. 20433

هاتف: 458-4500 (202)

فاكس: 522-1500 (202)

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>